خطبة صلاة الجمعة 21/2/2014 للشَّيخ الطَّبيب محمَّد خير الشَّعَّال, في جامع أنس بن مالك، دمشق – المالكي

(أخطاء شائعة– الجهل بفقه المعاملات المالية)

الحمد لله، الحمد لله ثمَّ الحمد لله، الحمد لله نحمده ونستعين به ونستهديه ونسترشده، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيِّئات أعمالنا، من يهدِهِ الله فهو المهتَدِ، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مُرْشِداً، وأشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ سيِّدنا محمَّداً عبده ورسوله، وصفيُّه وخليله، خيرُ نبيٍّ اجتباه، هدىً ورحمةً للعالمين أرسله، أرسله بالهدى ودين الحق ليُظهره على الدِّين كلِّه ولو كَرِه الكافرون، ولو كَرِهَ المشركون، ولو كَرِهَ مَن كَرِه، اللَّهم صلِّ على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلِّم.

أمَّا بعد:

فيا عباد الله، أوصيكم ونفسيَ بتقوى الله تعالى، وأحثُّكم وإيَّاي على طاعته، وأستفتح بالذي هو خير: قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة:286].

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُواْ أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُواْ اللّهَ فَاسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَى مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران:135].

روى الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «**إِنَّ العَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً نُكِتَتْ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، فَإِذَا هُوَ نَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ وَتَابَ سُقِلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ عَادَ زِيدَ فِيهَا حَتَّى تَعْلُوَ قَلْبَهُ، وَهُوَ الرَّانُ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾** [المطففين:14]» [رواه الترمذي].

أيها الإخوة:

هذه سلسلةٌ جديدةٌ من الخطب عنوانها:

(أخطاءٌ شائعةٌ)

هدفها السَّعي لتصحيح ما استطعنا من هذه الأخطاء، فإنَّ الله تعالى لا يُهْلِكُ قريةً أهلها متناصحون مصلحون: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: 117].

ولعلَّ في إصرار العباد على مخالفة الحقِّ تأخُّرَ الفرَج وزيادةَ الكرب، فالموفَّق مَن استدلَّ على خطئه أو دُلَّ عليه، فاعترف به وسعى لإصلاحه.

وليس العيب أن تقع، ولكن العيب أن تبقى أرضاً، وليس الشُّؤم أن تذنِب ولكن الشُّؤم أن تُصِرّ على ذنْبِك.

ولهذا رأيتَ الإسلام يفتح للعبد باب التَّوبة -وهي رجوعٌ عن الخطأ- فلا يُغلقه ما دام العبد حيَّاً، وما دامت الحياة الدُّنيا قائمةً.

«إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا» [رواه مسلم]، **«إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ العَبْدِ مَا لَمْ يُغَرْغِرْ»** [رواه الترمذي]

منهج السلسلة أن تعرض في كل خطبة مقدمة فيها مادة نظرية علمية عن الخطأ، ثم تعرض مادة عملية؛ خطأً شاع بيننا، مبيِّنة سبب كونه خطأ، ثم تعرض الصواب أو تقترح طريقة لتصحيح هذا الخطأ.

وتتناول السلسلة خطأً في العلاقات الأسرية مرةً, وشعارها: (أسرتي سكني ومسؤوليتي)، وخطأً في معاملاتنا المالية مرة أخرى. وشعارها: (أسواقنا مرآة ديننا).

وخطبة اليوم مادة نظرية عن (درجات الخطأ)، ومادة عمَلية عن خطأ في معاملاتنا المالية (أسواقنا مرآة ديننا).

– المادة النظرية: هل الأخطاء رتبة واحدة، أو رتب ودرجات؟

الجواب: (ليس الخطأ بمنزلة واحدة، فالخطأ إما أن يكون في أمر الدين أو الدنيا، والخطأ الحاصل في أمر ديني، إما أن يكون في الأصول أو الفروع، ولا شك أن الخطأ الواقع في الأصول والعقائد أعظم وقعاً، وأجدر بالتصحيح والتصويب من الخطأ الحاصل في الفروع.

ثم الخطأ في المسائل الفرعية إما أن يكون في أمر مجمَع عليه أو في مسألة اجتهادية، وإما أن يكون في الكبائر أو الصغائر. [يُنظر فقه التعامل مع الأخطاء، عبد الرحمن بن أحمد علوش المدخلي]

وأخطاء الدنيا منها ما يترتَّبُ عليه ضررٌ على المخطئ نفسِه، ومنها ما يترتَّب عليه ضررٌ على الآخرين، ولا ريب أن الخطأ يكبر كلما عظمَ ضررُه، وهو بالتصحيح أجدرُ.

ومهما تكن درجةُ الخطأ فالرجوعُ عنه فضيلةٌ، والإصرارُ عليه رذيلةٌ، والاعترافُ به شجاعةٌ، والرجوع عنه خروجٌ إلى الصواب، ومراجعةُ الحق خيرٌ من التمادي في الباطل.

– المادة العملية: (أسواقنا مرآة ديننا).

- يسكن زهير منزلاً بالأجرة، يدفع في مطلع كل عام أجرة العام كله، هكذا تم الاتفاق مع مالك المنزل، ولكن بسبب الأزمة وقع المنزل في منطقة خطر، وخرج سكان الحي الذي فيه المنزل من حيهم، وخرج معهم زهير وعائلته ليبحث عن شقة سكنية جديدة، حاول استرداد بعض ماله الذي دفعهُ أجرةً في مطلع العام من مالك المنزل الأول ولكن المالك لم يردَّ له شيئاً.

لم يشأ المالك أن يسأل أحلالٌ أخذُ بقية المال أم حرام.

فعدمُ الانتفاع بالعين المستأجَرة لظروف قاهرةٍ يُثبِت للمستأجِر خيارَ الفسخ؛ لأنَّ محلَّ العقد لم يَعُد صالحاً لتحقيق المنفعة المنشودة وهي السُّكنى... وتُحتَسَب الأجرة لما مضى وتسقط عن الباقي.

- تدير سعاد مركزاً للحلاقة وتعمل عندها تسع فتيات، سقط جهاز تصفيف الشعر من يد إحدى الفتيات العاملات مرةً فكُسِر، فغرَّمتْها سعادُ بثمنه لتكون أكثر حذراً في المرات القادمات.

لم تفكر سعاد أن تسأل عن حكم تغريم الأجير الخاص ما تلف في يده.

فالأجير الخاص لا يَغرم شرعاً إلا بالتعدي أو التقصير ولا يجوز تغريمه في غير ذلك، والمال المأخوذ منه عند ذلك ظلمٌ وحرام.

- يتسلم سمير أعمال الطلاء بالأجرة، وعنده مجموعة عمال يساعدونه، يبدأ سمير العمل في الشقة الأولى فإذا جاءَه من يطلب إليه عملاً آخرَ أبرمَ معه الاتفاق وفرزَ للعمل في الشقة الثانية نصفَ عماله، فإذا جاءه عقد ثالثٌ استلمه وجعل عماله أثلاثاً، فإذا جاءه رابع استلمه وجعل العمال أرباعاً... وهكذا، ولما لم يكن سمير مؤهلاً لإدارة أربع ورشات، تُنْجَزُ كثيرٌ من أعماله غيرَ مطابقةٍ للمواصفات المتفق عليها مع الزبائن، وكثيراً ما يتأخر في وقت التسليم، ومراراً ما يتخاصم مع الناس.

يعلِّلُ سمير قبولَه لعقودٍ جديدةٍ –مع أنه متأكدٌ من عدم قدرة ورشاته الإيفاءَ بالعقود مع الزبائن– بأن الله تعالى ساقَ له هذا الرزقَ، ولئن أجَّل الزبونَ إلى حين انتهائه من ورشاتِه الحالية فإن الزبونَ سـ "يطير" ويذهب إلى غيره، فـ "دعْهُ يعلَقُ اليوم ثم أَرضِهِ غداً"..!

لم يُرِد سميرُ أن يسألَ أو يتعلم الأحكام الشرعية المتعلقة بعمله.

● اشترى ياسرُ بضاعةً نقَدَ ثمنَها واستلمَها وأبقاها في مستودع البائع لأيامٍ ثلاثةٍ، أصيبَ المستودعُ بحريقٍ فتلفت البضاعةُ مع سائر موجودات المستودع، أراد ياسر استرجاع ماله وفسخ عقد البيع، ولم يعلم أن الحكم الشرعي في المسألة أنَّ يدَ المودَع لديه يدُ أمانةٍ فلا يغرم إلا بالتعدي والتقصير، والبائع لم يتعدَّ ولم يقصِّر فلا يتحمَّل شيئاً من الخسارة النازلة بياسر.

الخطأ الذي وقع به ياسر مالك شقة زهير وسعاد وسمير ويقع فيه كثيرٌ منا، أنَّ الواحدَ فينا لا يتعلم أحكام الحلال والحرام المتعلقة بعمله قبل مباشرة العمل.

أجمَعَ العلماء أنَّه ما مِن فعلٍ يصدرُ عن الإنسان إلا ولله تعالى فيه حُكْم.

وأجمعوا أن على كل مسلم أن يعرف حُكْم الله تعالى ليطبِّقه، فإن كان العملُ مسنوناً أو مباحاً أمضاه، وإن كان حراماً أو مكروهاً تَرَكَه، وإن كان مباحاً فهو مخيَّرٌ بين فعْلِه وتركِه.

ومن هنا وجب على المسلم أن يعرف الأحكام الشَّرعية المتعلقة بعمله وسوقه التِّجاري وتسمَّى: "فقه المعاملات المالية".

إن الخطأ الشائع بيننا أنَّ كثيراً منَّا لا يعرفون أحكام الحلال والحرام في أعمالهم فيقعون في المخالفات الشرعية في أعمالهم وهم لا يعلمون، مع أنهم يحافظون على الصلاة والصيام والزكاة.

كان سيدُنا عمر رضي الله عنه ينادي في السوق: (لا يَبِعْ في سوقنا إلا من تفقَّهَ، وإلا أكل الربا شاء أو أبى).

وكان سيدُنا علي رضي الله عنه يقول: (من اتَّجر قبل أن يتفقَّهَ ارتطم بالربا ثم ارتطم ثم ارتطم).

الحل المقترَح لتصحيح هذا الخطأ:

- اقرأ كتاباً على الأقل في فقه المعاملات المالية، والأفضل أن تكون القراءةُ على يد عالمٍ ثقةٍ.
- أو اخضع لدورة في فقه المعاملات المالية.

- أو التزمْ بحضورِ درسٍ أسبوعيٍّ في فقه المعاملات المالية.
- أو اتخذ لنفسك مرجعاً للمعاملات المالية عالماً ثقةً ترجع إليه عند الحاجة، تسألهُ وتعمل بقوله في مسائل الحلال والحرام في معاملاتك المالية.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِين وَالشُّهَدَاء**» [رواه الترمذي].

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يقول الله تعالى: أنا ثالثُ الشريكين ما لم يخنْ أحدُهما صاحبَه، فإذا خانَه خرجتُ من بينهما**» [رواه أبو داود].

نسأل الله أن يعيننا على كلِّ خيرٍ، وأن يصرف عنا كل سوءٍ، وأن يصحِّح أقوالنا وأفعالَنا حتى يعجِّل لنا بالفرَج.

والحمد لله رب العالمين